

Distr.
GENERAL

S/1996/284
15 April 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ١٣ من القرار ١٠٣٦ (١٩٩٦) المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، الذي طلب إليّ فيه مجلس الأمن أن أقدم، بعد ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار، تقريراً عن جميع جوانب الحالة في أبخازيا، جورجيا، بما في ذلك عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. ويقوم هذا التقرير على المعلومات المتاحة للأمانة العامة حتى ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وقد صدر تقريرني السابق في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (S/1996/5).

ثانياً - الجوانب السياسية

٢ - لا تزال عملية السلام الجورجية - الأبخازية في حالة جمود. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الاتحاد الروسي، بصفته جهة وسيطة، تكثيف جهوده، بالتشاور مع مبعوثي الخاص، السفير إدوارد برونر، ونائبه المقيم، السيد ليفيو بوتا، بهدف تقريب الجانبين من حلول توفيقية. وبالإضافة إلى ذلك، أُجريت في موسكو عدة اتصالات مباشرة بين ممثلي الجانبين.

٣ - وقد أقام مبعوثي الخاص ونائبه المقيم اتصالات وثيقة مع السيد إدوارد شيفرنادزه، رئيس جورجيا، ومع السيد فلاديسلاف أردزينبا، الزعيم الأبخازي، وكذلك مع الممثلين الجورجي والأبخازي في موسكو. وأجرى كلاهما مشاورات عديدة مع شخصيات سياسية أخرى من كلا الجانبين، بهدف تهيئة بيئة تؤدي إلى قبول الحلول التوفيقية. كما أجريا مشاورات ثنائية مع الوسيط الروسي في باريس يومي ٢٤ و ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وفي موسكو يومي ٤ و ٥ آذار/مارس ١٩٩٦، حيث أجرى مبعوثي الخاص مناقشات مثمرة مع السيد يفغيني بريماكوف، وزير خارجية الاتحاد الروسي، وغيره من كبار المسؤولين الحكوميين. كما استمر مبعوثي الخاص ونائبه في إجراء مشاورات منتظمة مع كبار ممثلي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وناقشت مع الأمين العام لهذه المنظمة، السيد فيلهلم هوينك، عملية السلام الجورجية - الأبخازية، خلال زيارته إلى المقر يومي ١٥ و ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٦.

٤ - وكان مبعوثي الخاص يزعم القيام بزيارة إلى المنطقة وإلى موسكو في أواسط آذار/مارس ولكنه أصيب بوعكة صحية في تلك الفترة، وطلبت إلى السيد عصمت كتاني، مستشاري الخاص، القيام بهذه

الزيارة. فأجرى بمشاركة نائب مبعوثي الخاص مشاورات في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ١٩٩٦ مع الرئيس شيفرنادزه في تبليسي، ومع السيد أردزينبا في سوخومي، ومع النائب الأول لوزير الخارجية الروسي، السيد باستوخوف في موسكو. وكان معروضا على الطرفين مشروع بروتوكول (انظر S/1996/5، الفقرة ٤٠). وقام السيد كتاني، بعد أن انتهى من زيارته، بإحاطتي أنا ومبعوثي الخاص علما بموجز ما تم في مهمته في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٦ بمكتب الأمم المتحدة في جنيف.

٥ - وأكد الجانبان كلاهما من جديد رغبتهما في إيجاد حل سياسي وعزمهما على مواصلة عملية التفاوض إلى أن يتم التوصل إلى تسوية سياسية شاملة. كما أعرب الطرفان كلاهما عن الرغبة في تعزيز جهود الأمم المتحدة.

٦ - ولا تزال المسألة الأساسية هي مركز أبخازيا السياسي في المستقبل. وقد وضع الجانب الجورجي مقترحات بشأن مركز أبخازيا في إطار دولة اتحادية وأحالها إلى مجلس الأمن في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٦ (S/1996/165). وقدم الجانب الأبخازي نصا بديلا لمشروع البروتوكول المشار إليه في الفقرة ٤ أعلاه ينص على "تمتع الجانبين بحقوق متساوية" وموافقتهما على العيش معا في "اتحاد فيدرالي".

٧ - وطراً في المنطقة عدد من التطورات السياسية الهامة وغيرها من التطورات التي تؤثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر في عملية السلام الجورجية - الأبخازية.

٨ - واجتمع مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة في موسكو في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ واتخذ، في جملة أمور، قرارات بشأن النزاع في أبخازيا، جورجيا (A/51/62-S/1996/74). وتم، بموجب هذين القرارين، تمديد ولاية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة لمدة ثلاثة أشهر حتى ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ وتكليف مجلس وزراء خارجية الرابطة ومجلس وزراء دفاع الرابطة بأن يعدا، بحلول ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٦، مشروع ولاية جديدة لقوة حفظ السلام التابعة للرابطة على أساس المقترحات الجورجية (انظر S/1996/5، الفقرة ٤). ينص على إمكانية تمديد مرابطة هذه القوة في منطقة النزاع حتى ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٦. ولم تؤد المشاورات اللاحقة التي أجريت بين بلدان الرابطة على مستوى الخبراء إلى الاتفاق على ولاية جديدة قبل انقضاء المهلة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٦.

٩ - وفي اجتماع لمجلس وزراء خارجية الرابطة عقد في موسكو في ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦، تبين مرة أخرى استحالة التوصل إلى اتفاق بشأن مواصلة ولاية قوة السلام التابعة للرابطة. واقترحت الحكومة الجورجية إنشاء قوة رصد جديدة للإشراف على القرارات السابقة للرابطة المتعلقة بجملة أمور منها الجزاءات المفروضة على أبخازيا. بيد أن هذا الاقتراح لم يلق قبولا. وبيّن الجانب الجورجي أنه لا يريد انسحاب قوة الرابطة ولكنه لا يريد في الوقت نفسه استمرارها بولايتها الحالية. وقرر الاجتماع أن يحيط علما بموقف الحكومة وأن يطلب إلى الأمين التنفيذي للرابطة مواصلة النظر في المسألة وتقديم تقرير إلى رؤساء دول الرابطة بحلول ١٩ نيسان/أبريل. وفي غضون ذلك، تبقى قوات الرابطة في المنطقة.

١٠ - وكانت السلطات الأبخازية قد اعترضت على قرارات مجلس رؤساء دول الرابطة في كانون الثاني/يناير . وذكرت أنها لن تعترف بولاية جديدة لقوة حفظ السلام التابعة للرابطة تستند إلى المقترحات الجورجية وأنه لا يمكن تغيير الولاية الحالية إلا بموافقة الطرفين.

١١ - وصدق البرلمان الجورجي على معاهدة الصداقة والتعاون وحسن الجوار الموقعة بين جمهورية جورجيا والاتحاد الروسي في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٤.

١٢ - وقدمت عدة مبادرات بشأن إحلال السلام والاستقرار في منطقة القوقاز، منها مبادرة رئيس الاتحاد الروسي بوريس يلتسين بشأن "منطقة القوقاز الكبرى"، ومقترحات الرئيس شيفرنادزه "لإحلال السلام في القوقاز" و "الإعلان المتعلق بالسلام والأمن والتعاون في منطقة القوقاز" الذي وقعه رئيسا أذربيجان وجورجيا خلال زيارة رئيس أذربيجان إلى تبيليسي في ٨ آذار/مارس ١٩٩٦ (انظر A/51/89).

١٣ - وقام الرئيس شيفرنادزه بزيارة رسمية إلى الاتحاد الروسي في ١٨ و ١٩ آذار/مارس ١٩٩٦. واتفق الرئيسان يلتسين وشيفرنادزه ، في المناقشة المتعلقة بالحالة في القوقاز، على أن تثبيت الحالة السياسية وتعزيز الثقة المتبادلة شرطان لا بد منهما لإعادة السلام الدائم والأمن المتبادل والانتعاش الاقتصادي إلى القوقاز وللحفاظ على التراث الطبيعي الفريد لهذه المنطقة. ويقتضي تحقيق هذه الأهداف، قبل كل شيء، تضافر جهود الاتحاد الروسي وجورجيا والبلدان الأخرى الواقعة جنوب القوقاز بمساعدة الدول والمنظمات الدولية المعنية الأخرى. وأعاد الرئيسان تأكيد التزامهما بمبادئ السلامة الإقليمية للدول وحرمة الحدود القائمة وأدانا بشدة الحركات الانفصالية والإرهابية بجميع مظاهرها.

١٤ - وفيما يتعلق بالنزاع في أبخازيا، أعرب الرئيسان عن اعتقادهما أنه لم تستنفد بعد جميع إمكانيات تسوية النزاع بالوسائل السياسية السلمية وأنه لا يوجد بديل معقول لتسوية النزاع على هذا النحو. واعتبرا أن المفاوضات الجارية برعاية الأمم المتحدة، وبمساعدة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الروسي الذي يتصرف بصفته جهة وسيطة، قد قربت الجانبين من تسوية سياسية شاملة. كما رحب رئيس الاتحاد الروسي بإعادة الاتصالات المباشرة بين ممثلي طرفي النزاع، وهو أمر قد يتيح في رأيه تتويج عملية التفاوض بالنجاح. وينبغي السعي إلى إبرام اتفاقات مقبولة من الجانبين مع إيلاء الاعتبار الواجب لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ووثائق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأحكام الوثائق المتعلقة بالنزاع في أبخازيا التي صاغتها واعتمدتها مجتمعة رابطة الدول المستقلة في ألماتي ومينسك. ودعا الرئيسان الدول الأعضاء في الرابطة إلى التقيد الدقيق بقراراتها المؤرخة ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بشأن أبخازيا. كما نظرا في تنفيذ تدابير جديدة حاسمة لضمان العودة المنظمة للاجئين والمشردين إلى ديارهم، وهي مهمة اعتبرا أنها عاجلة وفائقة الأهمية.

١٥ - وردت السلطات الأبخازية ردا سلبيا على تدابير الإنفاذ اللاحقة التي اتخذتها السلطات الروسية لتنفيذ قرارات مجلس رؤساء دول الرابطة المتخذة في كانون الثاني/يناير . وأفاد بيان صادر عن "حكومة

جمهورية أبخازيا" في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٦ أنه يتم التذرع "بحجج متكلفة" لإيجاد سبل إلى تشديد الحصار. ولكن في الوقت الذي لا توجد فيه علاقات دستورية بين أبخازيا وجورجيا، وهو ما يشته، في رأي أبخازيا، إعلان الجانبين المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤ "بشأن الإجراءات الخاصة بإيجاد تسوية سياسية للنزاع الجورجي - الأبخازي"، فإن الاتفاقات أو المعاهدات المبرمة مع جورجيا، التي تؤثر في مصالح أبخازيا لا يمكن أن تكون ملزمة قانونا في أبخازيا. وقد عقدت دورة خاصة "للبرلمان" الأبخازي في ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦.

١٦ - وفي أعقاب التوتر الذي ثار في مرفأ سوخوي في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٦ بسبب تطبيق إجراءات الإنفاذ، عقدت مشاورات بين قادة قوات الحدود الروسية والقيادة الأبخازية واستتب الهدوء في آخر الأمر. وقال السيد أردزينبا، في بيان مؤرخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٦، إنه إذا ما استمر تطبيق إجراءات الإنفاذ المتفق عليها بين الاتحاد الروسي وجورجيا فإنه سيعقد استفتاء يقرر شعب أبخازيا بموجبه الدولة التي يفضل إقامة علاقات معها: جورجيا أم الاتحاد الروسي. وذكر أيضا أن الجانب الأبخازي لن يشارك، في غضون ذلك، في أية مفاوضات مع جورجيا بشأن تسوية النزاع بالوسائل السياسية. غير أن الأمانة العامة أبلغت أن "رئيس الوزراء" الأبخازي غاغوليا أجرى في موسكو محادثات مع وزير الخارجية بريماكوف وغيره من كبار المسؤولين السياسيين في الأسبوع الأول من نيسان/أبريل ١٩٩٦.

ثالثا - الحالة الإنسانية

١٧ - لا تزال الحالة الإنسانية صعبة. وفي شباط/فبراير ١٩٩٦، قامت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، مع ممثلين من الحكومات المانحة بزيارة إلى جورجيا في سياق تحديد الاحتياجات الإنسانية لأرمينيا وأذربيجان وجورجيا. وقام بمناقشة النتائج بالنسبة للبلدان الثلاثة شركاء في المجال الإنساني والسلطات الحكومية للبلدان الثلاثة في اجتماع نظمته الأمم المتحدة في تبليسي في يومي ٥ و ٦ آذار/مارس ١٩٩٦. وفيما يتعلق بجورجيا، أعرب في الاجتماع عن رأي مفاده أن الاحتياجات الإنسانية مغطاة بشكل عام. غير أنه من الضروري توزيع المساعدة على نحو أفضل لضمان أن تحصل عليها الفئات المهمشة والمستضعفة. وبالإضافة إلى ذلك، لما كانت حكومة جورجيا تواصل الأخذ بسلسلة من تدابير الإصلاح، فإنها يمكن أن تكون قد تسببت، في الأجل القصير، في خلق احتياجات إنسانية جديدة للفئات المستضعفة، ومثال ذلك، هؤلاء الذين يحصلون على دخول حكومية و/أو معاشات تقاعدية ثابتة. وسيتعين على الوكالات الإنسانية أن ترصد حالتهم عن كثب وتوفر المساعدة حسب الاحتياج إليها.

١٨ - وفي أبخازيا، تدهورت الحالة الغذائية بشكل خطير. ولا يبدو أن قرار مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة في ١٩ كانون الثاني/يناير كان له أثر كبير على توافر البضائع الأساسية. وفي غالي، لا زالت الأغذية تصل عبر نهر أنغوري لتكملة سلع السوق المحلية، وإن كان التجار مضطرين إلى دفع ضرائب مرتفعة وإلى جانب أن حراس حدود أبخازيا يفرضون رسوم مرور.

ألف - حالة اللاجئين والمشردين

١٩ - لم يطرأ تغيير كبير على حالة المشردين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأعلنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن هناك تحركات مستمرة في كل من الاتجاهين عبر نهر أنغوري، وذلك عند نقطتي العبور الرسمية وغير الرسمية. وقد وزعت المفوضية مواد بناء لإصلاح المنازل المهدمة في قرية لابرا في منطقة أوشمشيرا. وقد وضعت برنامجاً لترميم ٢٣ مدرسة في منطقة غالي، ولمواصلة إصلاح مستشفى غالي وللمشاريع المدرة للدخل.

٢٠ - وللمفوضية موظفان دوليان يقيمان في غالي. وذلك يتيح رقابة أوثق على المشاريع، واتصالاً يومياً مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. والمنظمات غير الحكومية والسكان المحليين.

باء - حقوق الإنسان

٢١ - وفي إطار جهودي لإيجاد سبل لتحسين احترام حقوق الإنسان في المنطقة، شرع مبعوثي الخاص ونائبه في إجراء مشاورات مع سلطات أبخاز بشأن برنامج لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في أبخازيا. ورحب السيد آيالا لاسو، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، بهذه المبادرة وأوفد بعثة إلى سخومي في الفترة ٢١-٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٦. ويسرني أن أعلن أن سلطان أبخاز وافقت على البرنامج المقترح الذي سيقوم بتنفيذه المفوض السامي بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومرفق طيه نص هذا البرنامج (المرفق الثاني).

رابعاً - عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

٢٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة إنجاز مهامها التي كلفها بها مجلس الأمن بالعمل في المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح وفي وادي كودوري. ويعمل رئيس البعثة ونائب مبعوثي الخاص كلاهما بناء على طلبي من قاعدتي تبليسي وسخومي، واللواء بير كالستروم (السويد)، كبير المراقبين العسكريين التابع للبعثة، مقيم في سخومي. والبعثة مستمرة بقوامها الكامل المأذون به وهو ١٣٦ مراقباً عسكرياً قادمين من ٢٣ بلداً (انظر المرفق الثاني). على الرغم من أن الرقم الفعلي في الميدان قد يختلف أحياناً بسبب عمليات التناوب.

٢٣ - ويظل وزع البعثة بالشكل الذي وصفته في تقرير المؤرخ ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (S/1996/5)، (الفقرة ١٧). ويوجد المقر الرئيسي في سخوم، والمقر الإداري في بيتسوندا، وهناك مقران قطاعيان في غالي وزغديدي، يوجد بهما ٥٤ و ٣٩ مراقباً عسكرياً على التوالي (انظر الخريطة المرفقة). وهناك أربعة مراقبين عسكريين في تبليسي، ثلاثة منهم ملحقون بمكتب الاتصال ومراقب واحد بمكتب العمليات الجوية.

٢٤ - ويظل مفهوم العمليات على نحو ما سبق إعلانه، باستثناء إنشاء قاعدة واحدة لفريق اضافي في كل من القطاعين. وبذا يصبح للبعثة الآن سيع قواعد للأفرقة (أربع في قطاع غالي، وأنغوري غيس وأوتوبايا وزغو برغيفي وغالي؛ وثلاث قواعد في قطاع زغديدي ودزفاري، وداشيلي وزغديدي). والهدف من هذه القواعد هو توفير التواجد المستمر في المناطق الحساسة وتمكين البعثة من التعاون على نحو وثيق مع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة.

٢٥ - على أنه، بسبب التهديد الذي تمثله الألغام في المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح على الجانب الشمالي من نهر أنغوري (انظر الفقرة ٢٤ أدناه)، أوقفت البعثة مؤقتاً دورياتها بالمركبات في هذه المنطقة). ولا يجري القيام بدوريات على الطرق الرئيسية في المنطقة الأمنية إلا عندما تعلن قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة أن الطرق خالية من الألغام. وهذه القيود المؤقتة على التنقل سوف تحيط الأذى عن المراقبين ولكنها، من الناحية الفعلية، ستحول دون تنفيذهم الكامل لولايتهم الى حين وضع ترتيبات أمنية جديدة. وحتى الآن لا يوجد دليل قاطع فيما يتعلق بوضعي هذه الألغام. وعادة ما تكون السلطات التي ينشر في أراضيها أفراد عملية لحفظ السلام مسؤولة عن كفالة تهيئة بيئة مناسبة لمراقبي الأمم المتحدة غير المسلحين لإنجاز مهامهم. والسلطات الجيورجية غير موجودة في قطاع غالي، والسلطات الأبخازية، التي هي نفسها ضحية لحوادث الألغام، سيطرتها على المنطقة لا تذكر ولا تملك أي قدرة يعتد بها على إزالة الألغام. وبالتالي، على الرغم من أن البعثة تقوم باستكشاف سبل تعزيز سلامة البعثة مع كل من الجانبين، فمن المشكوك فيه أن يتسنى لها اتخاذ أي إجراء محدد في وقت قريب. كذلك تقوم البعثة مع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة باستكشاف التدابير التي يمكن بها تعزيز سلامة موظفي البعثة في المناطق التي تنتشر فيها قوة رابطة الدول المستقلة. وفي غضون ذلك، يجري إرسال فريق من خبراء إزالة الألغام الى المنطقة من أجل تدريب المراقبين في مجال الوعي بالألغام واستخدام المعدات الخاصة باكتشاف الألغام.

٢٦ - وقاعدة فريق وادي كودوري في أزهارا، التي أغلقت لفترة الشتاء في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (انظر S/1996/5، الفقرة ١٩)، من المنتظر إعادة فتحها بحلول منتصف ١ نيسان/أبريل. وفي تلك الأثناء، تقوم البعثة بدوريات يومية في الجزء الغربي من الوادي كما كان للمراقبين لقاءات متكررة مع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة ووحدات جيش أبخاز العاملة في الوادي. كذلك عقدوا عددا من الاجتماعات مع الإدارة المحلية.

٢٧ - وتوفر حكومة سويسرا للبعثة في الوقت الحالي طائرة من طراز مدني دون أن تتحمل الأمم المتحدة أي تكلفة. وهذه الطائرة التي سيتم تشغيلها قريبا، ستعزز فعالية البعثة من خلال تسهيل حركة الشحن وتنقل الموظفين داخل وخارج المنطقة الواقعة تحت مسؤوليتها. كذلك سيتم استخدامها لأغراض الإجلاء الطبي.

٢٨ - وفي الآونة الأخيرة قدمت حكومة سويسرا للبعثة أيضا تبرعا قدره ٤٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري. وتبرعت حكومة جمهورية كوريا بمبلغ قدره ٢٠ ٠٠٠ دولار لصندوق التبرعات المذكور في الفقرة ١٠ من قرار مجلس الأمن ٩٣٧ (١٩٩٤) المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤ وأعربت عن رغبتها في أن يستخدم هذا التبرع في تنفيذ الاتفاق المتعلق بوقف إطلاق النار والفصل بين القوات الذي وقعته سلطات جورجيا وأبخازيا في موسكو في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤، وخاصة من أجل تعزيز سلامة موظفي البعثة.

٢٩ - وظل التعاون والاتصال مع حكومة جورجيا والسلطات الأبخازية مرضيا. إذ تعقد الآن اجتماعات أسبوعية، ترأسها البعثة، بين الشرطة الجورجية وميليشيات أبخاز تجري خلالها مناقشة المسائل المتعلقة بالأمن العام في المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح من الجانب الأبخازي لنهر أنغوري.

٣٠ - ولا تزال الاجتماعات الرباعية الأسبوعية تعقد وترأسها قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، في أعقاب استئنافها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ بعد انقطاع دام ستة أشهر (انظر S/1996/5، الفقرة ٢٢). ويشارك في هذه الاجتماعات رئيس هيئة أركان قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، وكبير المراقبين العسكريين التابع للبعثة وممثلو الإدارتين المحليتين لغالي وزغديدي. ومنذ بداية الاجتماعات الأسبوعية بين شرطة جورجيا والميليشيات الأبخازية المشار إليها أعلاه، عالجت الاجتماعات الرباعية بشكل رئيسي مسائل إدارية، وأحيانا، مسائل تتعلق بالأمن وتبادل الأسرى ومسائل إنسانية.

٣١ - وتواصل البعثة التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. ويجري عقد اجتماعات رسمية مرة كل أسبوعين يجري خلالها مناقشة المسائل ذات الأهمية المشتركة، بما في ذلك مسائل الأمن.

خامسا - الحالة على أرض الواقع

ألف - لمحة عامة

٣٢ - في خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة في منطقة مسؤولية البعثة غير مستقرة ومتوترة كما تصاعد العنف في قطاع غالي. ووقع حادث يتسم بالخطورة بوجه خاص في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، عندما اغتيل ثمانية من أفراد أسرة جورجية. ولم يعثر على مرتكبي هذه الجريمة. كما وقع عدد كبير من حوادث النهب في القرى القريبة من قناة غالي. وكما جرى الإبلاغ عنه بالفعل، كثيرا ما يقوم بأعمال السلب هذه أفراد عسكريون أبخاز يتخذون مواقعهم في نقاط التفتيش على طول القناة. وبالرغم من أن الجيش الأبخازي قد بذل جهودا لتحسين الحالة، لا يزال السكان المحليون يرتابون في جنوده. كما وقع عدد من الجرائم الشائعة في أجزاء أخرى من المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح شمال نهر إنغوري.

٣٣ - وعقب وقوع سلسلة من حوادث أخذ الرهائن التي بدأت في أوائل شباط/فبراير، شرعت البعثة في إجراء مفاوضات بين الجانبين الجورجي والأبخازي لمحاولة حل المشكلة. وقد وافق الجانبان الآن على تبادل الرهائن المحتجزين حالياً واعتبار الاختطاف جريمة يعتقل مرتكبوها ويحالون إلى المحاكمة. وفي خلال شهر آذار/مارس، ساعدت البعثة في تبادل ١٣ من الرهائن - ١١ احتجزهم الجانب الأبخازي واثنتان احتجزهم الجانب الجورجي. ومما يدعو للأسف، قام أشخاص عاديون في أبخازيا بقتل أحد الرهائن الجورجيين. وتواصل البعثة بذل جهودها لوضع حد لهذه المشكلة.

٣٤ - ووقعت ستة حوادث ألغام برية في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وفي أحد هذه الحوادث، وقع في ٩ آذار/مارس ١٩٩٦، اصطدمت مركبة دورية تابعة للبعثة بلغم مضاد للدبابات في قطاع غالي في المنطقة المحدودة السلاح، وقتل على الفور سائقها، المقدم محمد حسين من بنغلاديش. كما أصيب الفردين الآخرين في المركبة - مراقب عسكري هنغاري ومترجم شفوي محلي - بجراح من جراء الحادث. وأودت الحوادث الأخرى بحياة أحد ضباط الجيش الأبخازي وثلاثة مدنيين محليين. وفي ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦، عثرت قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة على لغم مضاد للدبابات بث حديثاً في أحد الطرق التي تستخدمها يوميا البعثة والقوة في قطاع غالي في المنطقة الأمنية. وكما ذكر أعلاه، لا يوجد حتى الآن دليل واضح عمن بث هذه الألغام.

٣٥ - واستمرار الخروج على القانون وانتشاره على نطاق واسع في المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح في قطاع غالي يرتب أثراً سلبية على قدرة البعثة على الوفاء بالمهام الموكلة إليها. ومنذ تقرير المؤرخ ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (S/1996/5)، وقعت ثلاثة حوادث في قطاع غالي تعرض فيها أفراد البعثة للسرقة تحت تهديد السلاح. وينتظر أن تؤدي الدوريات المشتركة مع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة شمال قناة غالي، وهي الدوريات التي اتفق عليها، إلى الحد من تكرار تلك الحوادث وتعزيز سلامة المراقبين وذلك بمجرد رفع القيود المفروضة حالياً على التحركات.

٣٦ - ويستذكر أعضاء المجلس أنه، للإقلال من الغموض إلى أدنى حد، اعتبرت البعثة أن الحكم الوارد في اتفاق موسكو المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤ فيما يتعلق بتواجد قوات مسلحة في المنطقة الأمنية يعني أنه لا يؤذن لأي فرد من القوات المسلحة من كلا الجانبين، بالتواجد في المنطقة الأمنية، سواء كان مسلحاً أم لا وسواء كان مرتدياً زيه الرسمي أم لا. وبناء عليه، يعتبر أن تواجد هذا الفرد في المنطقة يشكل انتهاكاً للاتفاق (انظر S/1996/5، الفقرة ٢٧). وفي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقع ١٥ انتهاكاً من هذا القبيل. وتضمنت هذه الانتهاكات وجود مكتب تجنيد تابع للجيش الجورجي في زغديدي ووحدة إشارات تدعم كبير المراقبين العسكريين لحكومة جورجيا. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت دبابة قتال رئيسية في أواخر شباط/فبراير لزهاء أسبوعين بالقرب من قرية كولوفي، في المنطقة المحدودة السلاح على الجانب الجورجي من نهر إنغوري. ولم تستجب حكومة جورجيا لاحتجاجات البعثة على بعض هذه الانتهاكات. ويتعلق الباقي بدخول أفراد عسكريين في المنطقة الأمنية على جانبي نهر إنغوري، في كثير من الأحيان عند قيامهم بإجازات لزيارة أسرهم.

باء - المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح

٣٧ - تتأثر المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح على جانبي نهر إنغوري بمجموعتين مختلفتين من المشاكل. ففي قطاع غالي، تتمثل المشكلة الرئيسية في الخروج على القانون بوجه عام وارتكاب أفعال إجرامية ضد السكان المحليين. ونادرا ما يلقي القبض على مرتكبي هذه الأفعال بل وكثيرا ما لا تبحث عنهم السلطات، وعادة بسبب الافتقار إلى الموارد. وفي قطاع زغديدي، تتمثل القضية الرئيسية في التوتر السائد بين المشردين داخليا الذين يتشوقون للعودة إلى ديارهم على الضفة الأخرى من النهر ولكنهم غير راغبين في القيام بذلك بسبب مخاوفهم إزاء أمنهم.

٣٨ - وكما ورد في تقريره السابق (S/1996/5، الفقرة ٢٩)، استجاب الجانب الأبخازي بصورة جزئية لاحتجاج البعثة بشأن الصعوبات التي اعترضتها في الوصول إلى موقع تخزين الأسلحة الثقيلة في أو شامشيرا بأن قدمت للبعثة وثيقة تبين موقع وحالة جميع قطع المعدات. بيد أن البعثة ما زالت تنتظر رد الجانب الجورجي.

جيم - وادي كودوري

٣٩ - بسبب الإغلاق المؤقت لقاعدة الفريق في أزهارا، تفتقر البعثة إلى معلومات يعول عليها إزاء الحالة في وادي كودوري. بيد أنه لم يجر إبلاغ البعثة بوقوع أي حادث في المنطقة وتشير اجتماعاتها بالإدارة المحلية إلى أن الأوضاع مستقرة. ومع ذلك، لا يزال السفان يرتابون في الجيش الأبخازي.

سادسا - التعاون بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة

٤٠ - ما زال التعاون بين البعثة وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة مستمرا بصورة مرضية على جميع المستويات. وتتعقد اجتماعات منتظمة لمناقشة المسائل التي تهم الطرفين. وكان التعاون في قطاع غالي طيبا بصورة خاصة، حيث زادت الدوريات المشتركة التي تترتب عليها نتائج عملية إيجابية. وعلاوة على ذلك، قدمت القوة للبعثة مساعدة كانت في حاجة ماسة إليها عندما وقع حادث اللغم في ٩ آذار/مارس ١٩٩٦ المبين في الفقرة ٣٤ أعلاه.

سابعا - الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

٤١ - ما زالت المعونة الغوثية والإنسانية المقدمة في حالات الطوارئ تمثل الشكل الغالب للمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة والدعم المقدم من المانحين الآخرين إلى جورجيا. وفي الوقت ذاته، يتزايد إدراك الحاجة لدعم الأنشطة الانتقالية بينما تنتقل جورجيا إلى المرحلة اللاحقة لحالة الطوارئ. وقد أعيد تأكيد

ذلك في الآونة الأخيرة في اجتماع المناشدة (الذي نظمته إدارة الشؤون الإنسانية) في آذار/مارس ١٩٩٦، عندما اجتمعت الجهات المانحة، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمسؤولون الحكوميون من أذربيجان وأرمينيا وجورجيا لمناقشة الاحتياجات الإنسانية في المنطقة.

٤٢ - بيد أن هناك طائفة واسعة من مبادرات التنمية الأخرى. إذ تقوم مؤسسات بریتون وودز، والاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهات مانحة ثنائية بتقديم المساعدة إلى جورجيا للانتقال من مركزها الحالي بوصفها متلقية للمعونة الإنسانية إلى حالة الاعتماد على النفس.

٤٣ - وواصل صندوق النقد الدولي توفير ترتيبات احتياطية وقام بوجه خاص بتعزيز مرفقه للتكيف الهيكلي لجورجيا. أما المساعدة التقنية المقدمة من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والجهات المانحة الثنائية فإنها تشمل ميادين الأعمال المصرفية، والضرائب ودعم الـ "لاري"، الذي أصبح العملة الوحيدة في جورجيا منذ استخدامه في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ واحتفظ باستقراره.

٤٤ - وفيما يتعلق بغير ذلك من الوكالات المتخصصة والبرامج التابعة للأمم المتحدة، تقوم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي بتوفير الدعم التشغيلي للخدمات الاجتماعية الأساسية التي توفرها الحكومة عادة. وقد بدأت اليونيسيف في الاضطلاع بعدد من المشاريع في ميدان الصحة العامة، بما في ذلك برنامج تحصين موسع بالتعاون مع وزارة الصحة في جورجيا. ويتضمن هذا الدعم أيضا بناء القدرة في قطاعات التعليم، والصحة وتنظيم الأسرة. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بتوفير المشورة لحكومة جورجيا في مجال السياسة العامة من أجل بناء القدرة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. وتشمل البرامج الحالية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرة لتنسيق المعونة ترمي إلى مساعدة السلطات الحكومية على تعبئة الموارد، وإنشاء النظم وتدريب الموظفين على إدارة المعونة وآليات التنسيق. كما يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل مشاريع في الإدارة العامة، وتقديم المساعدة للبرلمان في مجال تحقيق الديمقراطية (نظام أمين المظالم)، والمساعدة في مجال البيئة والزراعة (اتحاد ائتماني بدعم من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي)، وفي مجال الطاقة، ومراجعة الحسابات ونظام المعلومات الإدارية، والإحصاءات، بما في ذلك إعداد التقارير الوطنية للتنمية البشرية كما يقوم، مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، بتوفير الخدمات المتعلقة بالهجرة.

ثامنا - ملاحظات

٤٥ - بالرغم من الجهود النشيطة والمفاوضات المكثفة التي قام بها الاتحاد الروسي لشهور عديدة بوصفه وسيطا، فإن أيا من الطرفين لم يوقع على مشروع البروتوكول بشأن العناصر الرئيسية لتسوية هذا الصراع،

أساسا بسبب استمرار عدم الاتفاق بشأن الوضع السياسي لأبخازيا. وما دام هذا الجمود مستمرا، لا يمكن تحقيق تحسن ملموس في حالة المشردين واللاجئين، الذين تشكل محنتهم مصدر قلق بالغ.

٤٦ - وتقر القيادة الأبخازية الآن بأن أبخازيا ستكون جزءا من دولة جورجيا واحدة داخل حدود جمهورية جورجيا الاشتراكية السوفياتية السابقة التي كانت قائمة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وتوافق أيضا على أن تكون الدولة "اتحادية" بطبيعتها. ولكن الخلافات المعلنة لا تزال قائمة بشأن التعريف الدستوري للدولة الجورجية. وفي حين أن الجانب الجورجي يريد أن يعكس مشروع البروتوكول أن جورجيا هي دولة اتحادية واحدة تتمتع أبخازيا في إطارها ببعض سلطات وحقوق الدولة، فإن الجانب الأبخازي يطالب بأن يصف مشروع البروتوكول الدولة بأنها اتحاد تكون كنتيجة لمعاهدة بين شخصيتين تتمتعان بمركز متكافئ بموجب القانون الدولي.

٤٧ - وحتى إذا ما جرى توقيع مشروع البروتوكول في المستقبل القريب، فإنه يبدو أنه من غير المحتمل أن يحدد بوضوح المركز السياسي لأبخازيا. بيد أنه سيكون بمثابة إطار لإجراء المزيد من المفاوضات والمناقشات بين الخبراء ليس فقط بشأن القضايا الدستورية، ولكن أيضا في مجالات أخرى مثل المسائل الاقتصادية، والصرافة، والشؤون المالية، والنقل، والاتصالات، والسياسة العامة (الشرطة، وإقامة العدل، والتعليم)، والشؤون الاجتماعية، والمسائل العسكرية.

٤٨ - وعند التخطيط لتنفيذ المرحلة رأت دورا هاما للأمم المتحدة، لا سيما وأن الجانبين، والاتحاد الروسي بوصفه وسيطا، قد طلبوا مؤخرا إلى مبعوثي الخاص تعزيز دور المنظمة في البحث عن تسوية شاملة. وسوف يتزامن هذا التدخل بصورة وثيقة مع جهود الاتحاد الروسي، بوصفه وسيطا، ومع جهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٤٩ - وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى حكومة سويسرا لتقديم مساهمة سخية إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وللتبرع بخدمات طائرة مدنية للبعثة. وأود أيضا أن أوجه الشكر إلى حكومة جمهورية كوريا للمساهمة في صندوق التبرعات الذي أنشئ بموجب قرار مجلس الأمن ٩٣٧ (١٩٩٤).

٥٠ - وختاما، أوجه الشكر إلى مبعوثي الخاص، السفير إدوارد برونر، ونائبه ورئيس بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، السيد ليفيو بوتا، ورئيس المراقبين العسكريين، اللواء بير كولستروم، وإلى جميع الأفراد العسكريين والمدنيين الموجودين تحت قيادته، لتفانيهم ومثابرتهم في أداء مهامهم التي كلفهم بها مجلس الأمن، في ظل ظروف صعبة.

المرفق الأول

برنامج حماية وتعزيز حقوق الإنسان في أبخازيا

١ - الأهداف

- (أ) تعزيز احترام حقوق الإنسان؛
- (ب) حماية حقوق الإنسان لسكان أبخازيا وفقا لروح الاعلان العالمي لحقوق الإنسان؛
- (ج) الاسهام في العودة الآمنة والكريمة للاجئين والمشردين داخليا من خلال تحسين حالة حقوق الإنسان؛
- (د) الابلاغ عن تطورات حقوق الإنسان وفقا لممارسات الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٢ - آليات التنفيذ

- (أ) مراقبة حالة حقوق الإنسان في أبخازيا، أساسا بغرض علاج الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان ومنعها؛
- (ب) إجراء اتصالات مباشرة مع السلطات المختصة في أبخازيا والتعاون معها في اتخاذ التدابير لمنع انتهاكات حقوق الإنسان والانتصاف لها؛
- (ج) إبلاغ المفوض السامي لحقوق الإنسان (ومن خلاله الأمين العام للأمم المتحدة) وكذلك الرئيس الحالي لمنظمة التعاون والأمن في أوروبا عن حالة حقوق الإنسان؛
- (د) تقديم مساعدة تقنية لتعزيز القدرات المحلية لحماية حقوق الإنسان؛
- (هـ) تطوير التثقيف في مجال حقوق الإنسان؛
- (و) الإسهام في تطوير هياكل حقوق الإنسان في المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية، والمبادرات الشعبية).

المشاريع والأنشطة

٣ -

- (أ) تقديم خدمات استشارية بشأن صياغة القوانين وتقديم معلومات عن القوانين والنظم القانونية في مختلف البلدان الأخرى؛
- (ب) تنظيم حلقات دراسية وتقديم الخبرة للمسؤولين عن إنفاذ القوانين، بما في ذلك مسؤولي الشرطة والسجون؛
- (ج) تعزيز استقلال الهيئة القضائية وحماية حقوق الإنسان من خلال تنظيم حلقات دراسية وتقديم الخبرة إلى القضاة والمحامين والمدعين العامين؛
- (د) تعزيز الوعي بالمعايير والإجراءات الدولية لحقوق الإنسان من خلال ترجمة الوثائق ذات الصلة إلى اللغتين الأبخازية والروسية بغية نشرها وتعميمها؛
- (هـ) وضع برامج للتثقيف في مجال حقوق الإنسان من أجل تلاميذ وطلبة المدارس في أبخازيا عن طريق توفير الخبراء والحلقات الدراسية والمواد الإعلامية؛
- (و) تقديم زمالات لسكان أبخازيا لزيادة الخبرة في مجال قانون حقوق الإنسان الدولي؛
- (ز) رعاية مشاركة أشخاص من أبخازيا في الحلقات الدراسية والمؤتمرات الدولية لحقوق الإنسان؛
- (ح) تقديم مساعدة إلى كلية الحقوق بجامعة أبخازيا الحكومية في ميدان التثقيف في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك القانون الجنائي والإجراءات الجنائية والدعوة.

الإطار التنظيمي

٤ -

- (أ) يتولى مكتب محلي يجري إنشاؤه في سوخومي تنفيذ برنامج حقوق الإنسان؛
- (ب) ينشئ مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان مكتباً في سوخومي؛
- (ج) يجري نقل عدد محدود من الموظفين الدوليين ذوي الخبرة التابعين للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (٢ - ٣ أشخاص) إلى المكتب؛
- (د) يجري بالإضافة إلى ذلك تعيين موظفين محليين حسب الحاجة، ومن بينهم سكرتيرين وسائقين وموظفي دعم.

المرفق الثاني

تكوين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا
في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٦

المراقبون العسكريون	البلد
٣	الاتحاد الروسي
٨	الأردن
١	ألبانيا
١٠	ألمانيا
٦	إندونيسيا
٤	أوروغواي
٨	باكستان
١٠	بنغلاديش
٥	بولندا
٥	تركيا
٥	الجمهورية التشيكية
٦	جمهورية كوريا
٥	الدانمرك
١١	السويد
٦	سويسرا
٥	فرنسا
٤	كوبا
٥	مصر
١٠	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلند الشمالية
٤	النمسا
٧	هنگاريا
٤	الولايات المتحدة الأمريكية
- (أ)	اليونان
٣٢ (ب)	المجموع

(أ) في طور التناوب.
 (ب) قد يختلف العدد الاجمالي للمراقبين العسكريين بسبب عمليات التناوب.
